

S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/24729
29 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وموجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبلانبا لى
الأمم المتحدة

يشرفنى أن أحوىل اللىكم طيه رسالة مؤرخة فى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة
الىكم من صاحب السعادة ، السيد الكساندر مكسى ، رئيس مجلس وزراء جمهورية البانبا
(انظر المرفق) .

وسأغدو ممتنا اذا أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وشيقة من وشائق
مجلس الأمن .

(التوقيع) شاناس شكورتى
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ وموجهة
الى رئيس مجلس الامن من رئيس مجلس وزراء البانيا

يشرفني أن أخطبكم لمشاطرة ما يعتريني من قلق متزايد إزاء خطر تصعيد النزاع في يوغوسلافيا سابقا بحيث يمتد الى كوسوفا . ولقد ظل هذا الخطر موجودا لأمـد طويل للغاية حتى هذا الوقت ، وكل يوم يضيف اليه عناصر جديدة .

ففي الوقت الذي ظل الرأي العام الدولي يصب قدرا كبيرا من التركيز على مأساة وفضاعات النزاع المسلح في البوسنة والهرسك ، ظل يولي قدرا أقل من الاهتمام للمجابهة المستمرة في كوسوفا بين الالبانيين والسلطات الصربية .

وخلال هذا العام استرعي انتباه عدد من المنظمات الاوروبية وغير الاوروبية الى الازمة القائمة في كوسوفا . فلقد بعث مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا (CSCE) عددا من المقررين وبعثات تقصي الحقائق ، التي نقرت استنتاجاتها ناقوس الخطر أمام المجتمع الدولي . فلقد استنتجت تلك الجهات حتى في ذلك الوقت أنه "يوجد ما يكفي من الجنود والعتاد للوزع ، دون تعزيز ، اذا ما أسند الى هذه الغيالق دور ثانوي يتمثل في دعم القوى المدنية" (تقرير بعثة تقصي الحقائق الموفدة الى كوسوفا من قبل مركز منع المنازعات التابع لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا) وأن الحالة هنالك "خطيرة للغاية وتقتضي الاهتمام العاجل على النطاق الدولي" (تقرير بعثة المقررين المعنيين بحقوق الانسان الموفدة الى يوغوسلافيا من قبل مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا) .

وبالرغم من كافة المساعي التي بذلتها القوى السياسية والسكان في البانيا ، فقد اتخذت الحالة منذ ذلك الحين منعطفا مثيرا . فالجيش والشرطة يقومان كلاهما يوميا بتخويف السكان وبأعمال استفزازية هي مقدمة لمذبحة . وقد نجح الجيش والشرطة أخيرا في تحويل هذا الوجود المهيمن بدرجة مفرغة الى عسف بدني يقوم على التحدي بحشا عن ذريعة لبدء المذبحة . فلقد قمعت بالعنف المظاهرات السلمية التي نظمت خلال الاسبوع المنصرم احتجاجا على حظر التعليم في البانيا . وفي هذه الاحداث أصيب بجراح عدة مئات من الناس وزج بأكثر منهم بكثير في السجون . ولكن السكان تجنبوا المجابهة المباشرة .

ولقد دعت الجماعة الأوروبية ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الى تطبيق تدابير وقائية في كوسوفا . وأكّد هذا الطلب من جديد من قبل مؤتمر القمة الذي عقده مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في هلسنكي . ومن ناحية أخرى أتاح "جدول أعمال السلم" للأمين العام طائفة عريضة من الوسائل التي يمكن استخدامها . وفي هذا السياق ، فإنني اعتقد أن لمجلس الأمن دورا كبيرا يؤديه . إذ الواجب يقضي بمعالجة الحالة في كوسوفا على وجه السرعة ؛ وبوضع حد لمأساة من نوع مأساة البوسنة ولكن لها أبعاد أوسع نطاقا . ولهذا السبب على وجه التحديد تقترح ألبانيا أن يقوم مجلس الأمن ببحث هذه المسألة . إذ إننا نرى أنه ينبغي اتخاذ تدابير للحيلولة دون إندلاع أي نزاع ، وذلك ، في جملة أمور ، بإرسال قوات الوزع الوقائي التابعة للأمم المتحدة الى الحدود بين كوسوفا والصرب ، كما هو الحال بالنسبة لمراقبي الجماعة الأوروبية في البلدان المجاورة ، مما يشكل وجودا دائما بالاقتران مع المنظمات الإقليمية ، وبإقامة قطاع يحظر فيه التحليق في كوسوفا للحيلولة دون شن عدوان عليها من قبل الصرب . ومن شأن الخطوات التالية أن تساعد في نزع فتيلة النزاع واستعادة الثقة :

(أ) سحب وتسريح الجنود العسكريين المرابطين في كوسوفا ، ومن ذلك فرق عسكرية معينة تابعة للجيش الشعبي ليوغوسلافيا سابقا (JNA) ، ظلت مرابطة في مقدونيا ، وهي ترائب الآن في كوسوفا ؛ وفرض رقابة من قبل الأمم المتحدة على هذه الفرق ؛

(ب) تسريح كافة الوحدات شبه العسكرية ونزع أسلحتها . وتؤيد ألبانيا مطالبة القوى السياسية الألبانية في كوسوفا بتسريح ونزع سلاح كافة الوحدات شبه العسكرية الدخيلة على كوسوفا ، بما في ذلك الوحدة سيئة السمعة المسماة "المقصور البيضاء" ؛

(ج) الحيلولة دون تشريد السكان بالقوة (إذ ظلت سياسة التنظيف العرقي قائمة فعلا ، كما يدل على ذلك تقرير السيد مازوفسكي) ؛

(د) إجراء مفاوضات سياسية بهدف إيجاد حل سلمي ودائم للأزمة . ويمكن إيجاد حل دائم للأزمة في كوسوفا بالتوصل الى اتفاق سياسي فعال بين جميع السلطات السياسية الشرعية في ألبانيا وسلطات الصرب . وذلك لأن الصربيين لن يتفاوضوا مع الألبانيين في كوسوفا إلا على أساس دستور صربي جديد ، يجري فيه التخلي حتى عن الأحكام المتعلقة بالاستقلال الذاتي وحقوق الإنسان التي كانت كوسوفا تتمتع بها

فيما مضى . وأن البانيا تؤيد المساعي التي يجري بذلها لحسم الاختلافات عن طريق حل سياسي تفاوضي للمشاكل القائمة في المنطقة ، وتحقيقا لهذه الغاية ، فهي تشدد على ضرورة التعاون من أجل دعم الجهود التي تبذل مجددا من قبل الجماعة الأوروبية والأمم المتحدة ، ضمن إطار المؤتمر المعني بيوغوسلافيا .

وبدون هذه التدابير ، فإنه سيكون من العسير على أبناء كوسوفا العزل من السلاح أن يبقوا على قيد الحياة في وجه بربرية الصربيين المتوحشين . ولذلك فإن خطر الحرب في كوسوفا أخذ يتحول الى مشكلة من المشاكل الحرجة للغاية التي ينبغي معالجتها من قبل مجلس الأمن والأمم المتحدة .

وإن البانيا ، وهي بلد يتأثر بشكل مباشر بكل شيء قد يحدث لـ ٣ ملايين من الألبانيين ، تشعر ببالغ القلق إزاء هذه الحالة . إذ أن مستقبلها في حد ذاته يتوقف على إيجاد حل عادل للآزمة القائمة هنالك . وبالنظر للخطر المائل المتمثل في اندلاع النزاع ، فإننا نرى ، لهذا السبب ، أن من الملح للغاية أن يقوم مجلس الأمن ببحث الحالة الراهنة في كوسوفا في إحدى جلساته القادمة ، وبتخاذ التدابير الوقائية ذات الصلة . وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يخدم قضية السلم والأمن في منطقة البلقان ، وإن من واجب المجتمع الدولي بشكل أعم أن يتخذ موقفا حازما ضد النزعة التي تقول بأن "الحق مع القوة" ، والانطباع الذي يقضي بأن تقوم البلدان الأصغر حجما بحياسة الأسلحة من أجل حماية نفسها ، وإن عليها أن تفضي الطرف عن اقتصاد السوق والمجتمعات الحرة لأن المجتمع الدولي لن يساعدها . وكما ظهر من الأحداث والمنازعات التي حدثت في أجزاء أخرى (من العالم) ، فإنه لا يمكن حل المشاكل بالسلاح ، ولذلك فإننا نأمل ألا تقبل أية جهة للنتائج التي تحقق بهذه الطريقة ؛ كما نأمل في أن يتفهم نظام الصرب بشكل تام هذه النقطة .

الكساندر مكسي
